

الحركة الوطنية الفلسطينية أمام سؤال صعب

جميل هلال

من الملاحظات التي تتكرر في شأن الحركة السياسية الفلسطينية، بمكوناتها الرئيسية، إجماعها عن المراجعة النقدية لسياساتها واستراتيجياتها وبنيتها وأشكال نضالها عند كل منعطف ومرحلة جديدة، وعدم اهتمامها بالتعلم من تجاربها. ومن الأسباب التي تطرح تفسيراً لهذا الإجماع، أو التردد، طبيعة الصراع الذي تخوضه هذه الحركة منذ عقود كصراع بشأن الحق في الوجود، في مواجهة دولة استعمارية استيطانية مدعومة من قوى ذات وزن دولي كبير. كما وجد البعض في حال التشتت الفلسطيني، وتعييدات العوامل الإقليمية والدولية بعد حرب 1948، ما يشجع على غض النظر عن المراجعة النقدية الدورية. وعزاه آخرون إلى التعددية السياسية والتنظيمية والفكرية التي ميزت الحياة السياسية الفلسطينية، وميل قيادة الحركة الفلسطينية إلى البحث عن قاسم مشترك كبديل من البحث عن الاستراتيجية الأنجع والأكثر توافقاً مع مقتضيات كل مرحلة. وعلى الرغم مما لهذه العوامل من تأثير فإن السبب الرئيسي يعود إلى افتقار الساحة الفلسطينية في المراحل الحاسمة إلى قيادة سياسية ذات رؤية واضحة واستراتيجية مدروسة تؤهلانها لتجديد فئات اجتماعية واسعة، وتمكنان من التواصل مع الجمهور الفلسطيني في تجمعاته الرئيسية، ومن توليد دعم تراكمي لقوى مؤثرة في الرأي العام الإقليمي والدولي وتعديل، بالتالي، ميزان القوى لمصلحة المشروع الوطني.

مراكز قيادية متعددة

واستراتيجيات متنافرة

تتمثل المشكلة الأبرز التي تواجه النضال الوطني الفلسطيني حالياً في وجود حكومة يمينية عنصرية على رأس السلطة في إسرائيل، وهي حكومة مدعومة إلى أبعد حد من المحافظين الجدد الذين يتمتعون بتأثير واسع في الإدارة الأميركية الحالية التي حولت، بميكافيلية بلهاء، محاربة "الإرهاب" إلى أيديولوجيا كونية غبية تعتمد الحروب "الاستباقية" وتغيير الأنظمة بالقوة والضغط والابتزاز كاستراتيجية أولى لها، وتتبنى مفهوماً ذرائعياً وانتقائياً لبعض مكونات الديمقراطية السياسية. ومن هنا لا تجد حكومة شارون حرجاً في حربها ضد الكيانية الفلسطينية المستقلة، معتمدة على

حماية كاملة سياسية ودبلوماسية من الإدارة الأميركية. فهذه تبرر، عبر استخدام "الفيديو" وعبر التصريحات المتكررة من أركانها، استمرار الاحتلال والاستيطان الإسرائيليين واستخدام القوة العسكرية الإسرائيلية والعقوبات الجماعية وانتهاك حقوق الإنسان، وهي تحول سياسة التدمير للوجود السياسي الفلسطيني - كمؤسسات، ورموز، وحقوق وطنية وإنسانية، وقيادات وكوادر سياسية وعسكرية - إلى ضرب من ضروب الدفاع عن النفس.

يرتبط المأزق الذي تعيشه الحركة السياسية الفلسطينية بسياسة دولة الاحتلال الاستيطاني، وبالشروط الإقليمية والدولية المحيطة بها. لكن صحة هذا القول لا تلغي أن جانباً مهماً من المأزق يعود إلى إشكاليات في إدارة القيادة السياسية الفلسطينية (في السلطة والمعارضة على حد سواء) لمجمل العملية النضالية، وفي تعاملها مع المؤسسات الوطنية، وفي علاقتها بجمهورها.

ليس صحيحاً أن القيادة السياسية الفلسطينية - سلطة ومعارضة، قيادة وطنية وقيادة إسلامية - تميزت بقدرة عالية على قراءة المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية في العقدين الأخيرين. ويمكن بسهولة ملاحظة أن الحركة السياسية الفلسطينية افتقرت إلى استراتيجية موحدة، وواضحة الأدوات والأهداف، وقادرة على مشاغلة وإحباط المشروع الإسرائيلي (العمالي ثم الليكودي)، وخصوصاً مشروع حكومة شارون القائم على نهب الأرض واستبعاد الآخر الفلسطيني.

ويكفي التدقيق في الأعوام الثلاثة التي مضت على الانتفاضة الأخيرة لملاحظة التخبط في تحديد الاستراتيجية الملائمة. فقد تحول جزء من القيادة السياسية من استراتيجية تقوم على التفاوض - كما نص اتفاق أوسلو من دون أن يحدد ماهية المرحلة النهائية - باعتبارها أنها الخيار الاستراتيجي الوحيد أمام المشروع الوطني الفلسطيني، إلى استراتيجية تقوم على المواجهات الجماهيرية السلمية، ثم إلى استراتيجية تقوم على مواجهات مسلحة تمارسها مجموعات صغيرة، فاستراتيجية تقوم على عمليات استشهادية تطال أهدافاً مدنية داخل الخط الأخضر. وبدأ في الأشهر الأخيرة الحديث عن العودة إلى استراتيجية تفاوض، يرافقها وقف إطلاق نار. وبغض النظر عن الحثثيات التي قادت إلى تبني هذه الاستراتيجيات والتنقل بينها، فالملاحظ أنها أبقت الأغلبية الساحقة من الجمهور الفلسطيني، في الضفة والقطاع أو التجمعات الفلسطينية في الخارج أو داخل إسرائيل، خارج دائرة المعرفة والفعل.

لم تدقق استراتيجية التفاوض، أو استراتيجية المواجهات المسلحة أو العمليات التفجيرية ضد أهداف مدنية، في ما يترتب على كل واحدة من علاقات وتنظيم وتدبير مع مؤسسات المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع ومع بقية التجمعات الفلسطينية. كما لم تدقق في وقع عمليات - لم تعد مقصورة على أهداف عسكرية أو ضد

مستوطنين - على مجتمع العدو وعلى الرأي العام العالمي. لقد استلهم البعض استراتيجيا العمل المسلح من تجربة حزب الله الناجحة في دحر الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب اللبناني، مغفلاً الفوارق الواسعة بين الحالتين اللبنانية والفلسطينية، لا من ناحية الجوانب الجيو - سياسية واللوجستية والتنظيمية والتسليحية والاستيطانية فحسب، بل أيضاً من ناحية تأثير المتغيرات التي دخلت على الأجواء الدولية والإقليمية بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001. كما أن المقاومة في الجنوب اللبناني اعتمدت، في الأساس، على مقارعة جيش احتلال وإيقاع خسائر في صفوفه (وليس على عمليات موجهة ضد مدنيين)، وعلى تنظيم لقاعدة شعبية داعمة ومساندة لمقاومة الاحتلال.

وتبنى البعض، من أوساط قيادية في الحركة الوطنية الفلسطينية - استناداً إلى قراءة خلاصتها أن موازين القوى المحلية (داخل إسرائيل) والإقليمية والدولية والبيئة السياسية التي تولدت بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر، واحتلال العراق، وتراجع الدور الشعبي للانتفاضة - استراتيجيا فحواها أن موازين القوى لا تتيح راهناً، أو في المدى المنظور، إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس، وحلاً عادلاً لقضية اللاجئين. واستخلص هذا البعض أن على القيادة الفلسطينية تطبيق استحقاقات خطة خريطة الطريق حتى وإن تهربت إسرائيل من تطبيق الاستحقاقات المطلوبة منها، باعتبار أن هذه هي الاستراتيجية الوحيدة التي يمكن أن تحبط مشروع شارون التدميري للمشروع الوطني الفلسطيني. وفي الواقع، راهنت إدارة بوش على هذا التيار داخل القيادة السياسية الفلسطينية، وحاولت تدعيمه، لا لأنها تريد إحباط أهداف شارون وإنما لأنها تريد توليد قيادة فلسطينية مستعدة لتخفيض سقف المطالب الوطنية الفلسطينية. وطرح استراتيجيات أخرى، لكنها لم تجد لها أدوات تحولها إلى فعل على أرض الواقع. وقد شملت هذه الجمع بين المقاومة الشعبية والتفاوض وقصر استخدام المواجهات المسلحة على المستوطنين والجنود.

بتعبير آخر: ساد الساحة الفلسطينية تعدد تنافري في الاستراتيجيات والأهداف. لكن هذه الاستراتيجيات اتسمت في معظمها بسمات مشتركة: أولاًها الافتقار إلى آليات تشرك مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني، بالأشكال الممكنة، في عملية التحرر والبناء؛ ثانياً خلو هذه الاستراتيجيات من رسالة واضحة موجهة إلى المجتمع الإسرائيلي تقول له إن التوصل إلى حل يقوم على التعايش السلمي على الأرض الواحدة (سواء في دولتين، أو في دولة تعددية القوميات والإثنيات) هو هدف الشعب الفلسطيني؛ ثالثاً قصورها عن مخاطبة المجتمع الدولي بروية ولغة تحررية إنسانية، وبمبادرة تطرح تصوراً لإنهاء الصراع على أساس مساومة تاريخية تحترم قيم العدالة والتعددية (الدينية والإثنية والسياسية)، والأخيرة سمة ميزت تراث فلسطين.

لقد افتقرت الانتفاضة الثانية إلى خطاب سياسي حضاري يصد هستيريا

التضليل الإعلامي الأميركي والإسرائيلي اللذين باتا يكرران، ليل نهار، لغة محاربة الإرهاب للتعمية على الاحتلال وجرائمه، ولتبرير اللجوء إلى القوة العارية للإخضاع لتجريم الآخر وإنكار إنسانيته.

مكونات اللحظة الراهنة

تنبع خطورة اللحظة الراهنة على الحركة الوطنية الفلسطينية من تلاقي ثلاثة تحولات رئيسية. يتمثل الأول في صعود اليمين الإسرائيلي المتطرف إلى سدة الحكم في إسرائيل، يحركه هدف القضاء على المشروع الوطني الفلسطيني عبر تقويض أدواته وتدمير فرص تحقيقه عن طريق تغيير خريطة المكان وديموغرافيته. ويتضح هذا في إعادة احتلال أراضي السلطة الفلسطينية بشكل مباشر وغير مباشر، وفي الحرب التي شنتها وتشنها حكومة شارون ضد أطر ومؤسسات ورموز السلطة والمقاومة الفلسطينية، والتي شملت محاصرة رئيس منتخب في مقره واتخاذ قرار بـ "إزاحته" في الوقت وبالشكل اللذين تقررهما تلك الحكومة، كما يتضح في بناء الجدار الفاصل وفي مواصلة التوسع الاستيطاني.

يتمثل التحول الثاني، ولعله التحول الأخطر الذي شهده العقد الأخير، في تعمق حالة التشتت والانقسام التي تعيشها قيادة الحركة السياسية الفلسطينية (كسلطة ومعارضة)، وفي تبعثرها على اتجاهات واستراتيجيات وأهداف متعارضة. وقد بلغ هذا التشتت ذروته في الصراع الذي شهدته الساحة الفلسطينية بعد تأليف حكومة محمود عباس (كأول حكومة برئيس وزراء)، بين ما يمكن تسميته مؤسسة رئاسة الوزراء (الجديدة) ومؤسسة الرئاسة (القديمة). كما برز في التخبط الذي رافق تأليف حكومة أحمد قريع (أبو علاء) بعد استقالة محمود عباس (أبو مازن)، وما نشب في شأنها من خلاف ومن تأرجح في الصيغ (من حكومة طوارئ، إلى حكومة مصغرة، إلى حكومة موسعة، إلى حكومة مقلصة قابلة للتمدد، إلى حكومة "طوارئ" مقلصة ومن لون سياسي واحد تعود بعد فترة أسابيع قليلة إلى حكومة موسعة تطرح برنامجها على المجلس التشريعي). هذا التخبط، في الوقت الذي تواصل حكومة شارون حربها على الشعب الفلسطيني، يعكس في حقيقته ارتباكاً في الرؤية السياسية وفي تحديد الأولويات.

ويتمثل التحول الثالث في فقد الانتفاضة بعدها المجتمعي. وهو بعد لم يعد ظاهراً منه سوى حالة استنفار يعيشها الجمهور الفلسطيني بعد إعادة احتلال معظم الضفة الغربية وأجزاء من قطاع غزة، والاستباحة العسكرية اليومية لمدن ومخيمات وقرى يختارها الجيش الإسرائيلي وفق تصور يهدف إلى تدمير متدرج لبنية المقاومة وإرادة الصمود عند الجمهور الفلسطيني. لقد وقع، على أيدي القيادة السياسية الفلسطينية

(كسلطة ومعارضة)، اختزال للانتفاضة إلى أشكال من المواجهات العسكرية غير المتكافئة على الإطلاق، ومن ثم التركيز على شكل واحد من المواجهات تمثل في عمليات تهدف إلى إيقاع خسائر بين مدنيين إسرائيليين داخل الخط الأخضر تحت معادلة خلق "توازن رعب" بين الدولة الاستعمارية والشعب الواقع تحت الاحتلال، أي استخدام أساليب دولة الاحتلال في مواجهتها. وهنا جرى التضحية بالتفوق القيمي والإنساني في مقابل السعي لإيجاد تكافؤ مع العدو في ممارسة العنف.

لقد لاقى هذا الشكل من العنف، وما زال، تأييداً شعبياً واسعاً، ساهم - ربما - في تحويله إلى شكل يمارس لذاته، وبمعزل عن حساب الخسائر السياسية والمادية والبشرية التي تلحق بالشعب الفلسطيني من جرائمه. وقد دفع التعاطف الشعبي مع هذا النوع من العمليات - كعمليات ثأرية تؤدي وظيفة تعديل ميزان القوى العاطفي في مواجهة التنكيل والإذلال اليومي اللذين يتعرض لهما المواطن الفلسطيني على يد قوات الاحتلال - القوى التي تبنت هذا النوع من العمليات إلى اعتماده بدلاً من استراتيجيا سياسية واضحة المعالم، وتم تغطية هذا القصور بخطاب يركز على جرائم الحكومة الإسرائيلية وسجلات تنكيلها اليومي بالشعب الفلسطيني، من دون اشتقاق رؤية أو رسالة سياسية واضحة. المشكلة ليست في ممارسة العنف أو الكفاح المسلح ضد احتلال استيطاني، فهذا لا مفر منه وضروري، وإنما المشكلة في ممارسة شكل من العنف ذات تكلفة عالية (سياسية وبشرية واقتصادية) لا يولد الشرح بين صفوف نخبة جمهور الدولة المحتلة.

سهل غياب أهداف واستراتيجيا واضحة لشكل المواجهات مع الاحتلال ومضمونها - كمشروع مجتمعي وكتعبير عن حالة يعيشها الشعب تحت احتلال عمره أربعة عقود - استدراج الانتفاضة إلى حلبة اليمين العنصري الإسرائيلي (الذي صورها كإرهاب يستهدف بشكل عشوائي مدنيين، وبالتالي فمن واجبه الحفاظ على أمن هؤلاء وسلامتهم)، وسهل على المحافظين الجدد في الإدارة الأميركية القفز عن حقيقة الاحتلال وممارساته إلى أيديولوجيا ترى في كل أشكال المقاومة ضد الاحتلال والقهر ضرباً من الإرهاب. وعلى الرغم من دخول الانتفاضة عامها الرابع فإن القيادة السياسية لم تقم بمراجعة هذه التجربة، ولم تستخلص الدروس منها، سواء على صعيد إشراك الجمهور في النضال والبناء وابتداع أشكال من التكافل الاجتماعي (وهناك نماذج تستحق الانتباه والتعميم)، أو على صعيد تحديد الأشكال الأنجع في مخاطبة المجتمع الإسرائيلي من موقع المصالح المستقبلية وقيم العدالة والإنصاف والتعايش، بما يولد ضغطاً داخلياً على المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة للإقرار بالحقوق الفلسطينية الوطنية والإنسانية.

مفهوم إداري للإصلاح ومفهوم نخبوي للمقاومة

على الرغم من الحاجة إلى قيادة موحدة تخاطب مواطنيها وتتواصل معهم فإنه يسود الساحة الفلسطينية، منذ فترة، صراع بات مكشوفاً منذ عملية السور الواقية (آذار/مارس ونيسان/أبريل 2002) بين اتجاهين رئيسيين يدعو أحدهما إلى تبني برنامج إصلاح للسلطة ومؤسساتها (باعتبار أن هذا مطلب دولي لا مهرب منه لفتح أفق سياسي للمجابهة الراهنة)، ويركز الثاني على خيار المقاومة (بمضامين متباينة) داعياً إلى تشكيل قيادة وطنية موحدة، معتبراً أنه لا يوجد أفق لحل سياسي في ظل حكومة يقودها اليمين الإسرائيلي، وخصوصاً في ظل إدارة بوش. ويتجول بين هذين الاتجاهين اتجاه ثالث يركز على الإصلاح والمأسسة (للسلطة والحركة الوطنية) خدمة لتنظيم المقاومة الجماهيرية، لكنه اتجه بقي عاجزاً عن تحويل مشروعه إلى خيار فعلي في ظل تأرجح ميزان القوى لمصلحة الاتجاهين الآخرين.

لقد تحول مطلب الإصلاح (وهو مطلب عدة قوى فلسطينية منذ تأسيس السلطة الفلسطينية)، نتيجة الضغوط الخارجية، والأميركية تحديداً، إلى مجرد مفاهيم وإجراءات ذات صبغة إدارية تمثلت في استحداث منصب رئيس حكومة يتولى جزءاً من صلاحيات رئيس السلطة الفلسطينية، وفي إجراء انتخابات تشريعية (من دون أن تترافق معها انتخابات رئاسية خوفاً من إعادة انتخاب عرفات كما تتوقع استطلاعات الرأي الفلسطينية)، وفي توحيد الأجهزة الأمنية تحت إمرة مجلس الوزراء (لإضعاف رئيس السلطة من جهة، ولتوظيف هذه الأجهزة في خدمة قمع المقاومة قبل انتهاء الاحتلال من جهة أخرى)، وفي المطالبة بالشفافية المالية في الميزانية والمصروفات العامة، لا لمحاربة الفساد بقدر ما هو لمنع "تسرب" الأموال لأغراض تدعيم المقاومة.

وفي المقابل جرى، كما أشرت أعلاه، اختزال مفهوم مقاومة الاحتلال إلى عمليات استشهادية يقوم بها أفراد يتميزون بشجاعة عالية وبروح تضحية فذة، لكنها - موضوعياً - تحولّ الجمهور الفلسطيني إلى كم فائض ينتظر الخلاص من نخبة محدودة العدد. وقد استخدمت القيادة السياسية الإسرائيلية كلا الموقفين (من الإصلاح والمقاومة) في حملة دعاوية لإضعاف السلطة ووصمها بالفساد ومساندة الإرهاب، مستفيدة من أجواء ما بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001 والحرب ضد طالبان والقاعدة، ولاحقاً ضد نظام صدام حسين. كما وظفت حكومة شارون العمليات ضد المدنيين الإسرائيليين في التغطية على سياسة تدمير الوجود المادي والمؤسساتي والرمزي للسلطة الوطنية وتقطيع أوصال المجتمع، وللتغطية على سياسة هدفها تقويض الحركة السياسية الفلسطينية (بشقيها الوطني والإسلامي) وتدمير إمكان قيام دولة فلسطينية مستقلة.

دلالات الأزمة الحكومية:

خلل في عملية صناعة القرار

طرحت الأزمة الحكومية التي تكشفت مع استقالة حكومة محمود عباس (أبو مازن) في أوائل أيلول/سبتمبر الماضي، وأزمة تأليف حكومة برئاسة أحمد قريع (أبو علاء)، بحدة مشكلة قصور المؤسسات الوطنية الفلسطينية (بما فيها مؤسسة الرئاسة، ورئاسة الوزراء، والمجلس الوطني، واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ومجلسها الوطني والمركزي اللذان باتا في حالة غياب كلي عن المسرح السياسي الوطني) عن صوغ خطط عمل لمجابهة الحرب الشارونية والضغط الخارجية، وعن طرح مبادرات تستند إلى المشروع الوطني وتحبط محاولات تقويضه. هناك نوعان من العوامل دفعا محمود عباس إلى تقديم استقالته (وفق ما ورد في رسالة تقديم استقالته وفي خطابه في المجلس التشريعي في الأسبوع الأول من أيلول/سبتمبر 2003)، تمثل الأول في مواصلة إسرائيل سياسة تدمير الحركة الوطنية الفلسطينية وفتت المجتمع الفلسطيني (الاغتيالات، والاعتقال، وتدمير البيوت، وتكثيف الاستيطان، والعقوبات الجماعية، وبناء الجدران الفاصلة على الرغم من إعلان الهدنة من جانب المنظمات الفلسطينية، وفرض الحصار والإغلاق). وينضوي تحت عنوان هذا العامل غياب دور ضاغط على إسرائيل من اللجنة الرباعية الدولية، وتحديدًا من الإدارة الأميركية التي تهيمن على اللجنة، لتطبيق التزاماتها المنصوص عليها في خريطة الطريق التي وافقت عليها حكومة محمود عباس (واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والرئيس ياسر عرفات)، واكتفاؤها بالضغط على الطرف الفلسطيني فقط.

وتمثل العامل الثاني في الصراع الذي برز بين رئيس الحكومة السابق (محمود عباس) ورئيس السلطة الوطنية (ياسر عرفات). فقد تعامل الثاني مع منصب رئيس الحكومة (الذي أجازته المجلس التشريعي والقانون الأساسي) بنوع من الشك والريبة باعتباره قراراً فرض عليه بالضغط الخارجي (الأميركي - الإسرائيلي) بالدرجة الأولى) بهدف تهميش سلطته وصلاحياته كونه بات يعتبر من جانب الولايات المتحدة قبل إسرائيل عقبة في وجه "السلام" بسبب مواقفه السياسية، ولدعمه المقاومة.

دلالات مشابهة يمكن قراءتها وراء الأزمة التي رافقت تأليف حكومة أحمد قريع، مع فارق أن الأخير سعى للاستفادة من دروس فشل حكومة سلفه الذي بدا أنه يريد الفصل بين حركة "فتح" وبين السلطة عبر تجاهله هيئات "فتح" المركزية وتعامله الندي مع رئيس السلطة. لذا حرص أبو علاء على أخذ موافقة اللجنة المركزية لحركة "فتح" (باعتبارها الحزب الحاكم) وموافقة الرئيس عرفات على الخطوات التي يتخذها في تأليف حكومته بأفرادها وبرنامجه. ومن الواضح أنه حاول الجمع بين إرضاء اللجنة المركزية والرئيس عرفات وما أمكن من القوى السياسية، وبين إيصال رسالة

فحواها أن الحكومة الجديدة مستعدة للوفاء بالتزاماتها إزاء خطة خريطة الطريق، وتحديدًا في المجال الأمني. وتفسّر هذه المحاولة التنقل بين صيغ متعددة، بما فيها إعلان الرئيس عرفات حالة الطوارئ وحكومة طوارئ مصغرة (تبين أن لا نص في القانون الأساسي بشأن حكومة طوارئ)، لتتحول إلى حكومة تسيير أعمال لفترة لا تزيد على شهر يعاد بعدها تكليف جديد لرئيس حكومة (أحمد قريع أو شخصية أخرى). بتعبير آخر: تم تأليف حكومة لا برنامج واضحاً لها، ضعيفة وغير مرضي عنها من معظم أطراف المجتمع السياسي الفلسطيني. كما لم تلق اهتماماً يستحق الذكر من الجمهور الفلسطيني الذي لم يجد في النقاش بشأن دستوريته أو عدم دستوريته، أو في توصيفها كحكومة طوارئ أو كحكومة عادية، أو في أن يكون هذا الشخص أو ذاك وزيراً للداخلية فيها، ما يمس مصالحه المباشرة أو غير المباشرة، في الوقت الذي تواصل إسرائيل سياستها في الاجتياح (في جنين ورفح ونابلس) والاحتلال والتوسع الاستيطاني وبناء الجدران العنصرية، وبحمائية دبلوماسية وسياسية أميركية.

مأزق حكومة أم نظام سياسي أم قيادة حركة سياسية؟

ترجع الأزمات الوزارية التي طرأت على المشهد السياسي الفلسطيني إلى عاملين أساسيين: أولهما الضغوط الخارجية التي تعاضمت خلال الانتفاضة الثانية، وتحديدًا بعد أحداث أيلول/سبتمبر 2001، وثانيهما الخلل في آليات صنع القرار السياسي والاستراتيجي الذي بات، منذ فترة غير قصيرة، يتم خارج المؤسسات والهيئات الوطنية (مؤسسات السلطة ومؤسسات منظمة التحرير)، ويتمركز بيد رئيس السلطة الوطنية. وقد أوجد هذان العاملان، في ظل انتفاضة غير موحدة الأهداف وأساليب المواجهة وإعادة اجتياح واستباحة لمناطق السلطة الفلسطينية، بيئة سياسية تشجع على تفاقم ظاهرة تعدد مراكز القرار والاستراتيجيات في إطار الحركة السياسية الفلسطينية، بشقيها الوطني والإسلامي. بتعبير آخر: فقدت الحركة السياسية مركزاً موحداً وموحداً، وأصبح الجميع (من أصغر تنظيم أو جمعية إلى أكبر تنظيم ومؤسسة) ينطق باسم الشعب الفلسطيني ويعبر عن مصالحه وتطلعاته ومشكلاته، من دون علم أغلبية الشعب أو استشارتها.

أظهر تعدد الصيغ التي طرحت لتحديد شكل الحكومة الفلسطينية حدة الارتباك السياسي الذي يسيطر على أركان السلطة الوطنية وقيادة التنظيم السياسي الحاكم. فقد برز الارتباك في إعلان حالة طوارئ بقيت حيثياتها غير واضحة، إذ أشير أحياناً إلى المخاطر التي يحملها المشروع الشاروني، وأحياناً أخرى إلى انهيار الوضع الداخلي، كسبب لإعلان هذه الحالة. وبرز الارتباك أيضاً في تحديد أولويات الحكومة.

فقد تبدلت هذه الأولويات من "إنهاء حالة الفوضى وفرض النظام والقانون وإنهاء التعددية في السلطة"، إلى إبراز أولوية "ترتيب وقف إطلاق نار متبادل"، إلى العودة إلى الحوار الوطني الشامل والعلني. كما ظهر الارتباك في تحديد وظيفة وزير الداخلية وشخصه. هذا غير الشلل الكامل في مواجهة المتطلبات الجديدة في الضفة والقطاع.

لقد أثار تأليف الحكومة الرابعة منذ بدء الانتفاضة معارضة معظم القوى السياسية، بما فيها أطراف داخل "فتح" نفسها. فقد اعتبرت القوى السياسية الفلسطينية في معظمها أن هذا التأليف جاء استجابة لضغوط خارجية، وأنه يصب الماء في طاحونة حرف الأنظار عن الاحتلال الإسرائيلي وسياسة شارون التدميرية، وأنه يؤشر إلى أن الوضع الأمني (أي التنظيمات المسلحة) سيعطى الأولوية. واعتبرته هذه القوى تراجعاً عن سياسة الحوار التي اتبعتها رئيس الحكومة المكلف (أحمد قريع) قبل إعلان حالة الطوارئ. كما اعتبرت أن تأليف حكومة من لون واحد بعد إعلان حالة الطوارئ وتعيين وزير داخلية (امتنع من المشاركة من دون نيل ثقة المجلس التشريعي) رسالة سياسية موجهة إلى الولايات المتحدة وإسرائيل تدل على شيء من الاستعداد للتجاوب مع مطلب تجريد المنظمات المسلحة من سلاحها، ووقف حالة التصادم مع الاحتلال وسياساته. لكن كل هذه المعارضة الواسعة، بما فيها داخل "فتح" وداخل المجلس التشريعي، لم تنجح في تغيير مجرى التأليف الوزاري، وهو مؤشر إلى حالة اختناق يعيشها نظام الحكم، وإلى حالة من الإحباط تعيشها حركة وطنية تصطم بمعوقات داخلية بنيوية وقيادية، وتواجه في الوقت ذاته حرباً يشنها اليمين الإسرائيلي المتطرف.

استراتيجية الليكود:

كسب الأرض والأمن وتفكيك السلطة

بات واضحاً تماماً أن ما تريده حكومة شارون من السلطة الفلسطينية هو التسليم بتصورها للحل، بدءاً بتلبية شروطها الأمنية، المدعومة أميركياً - والتي يقع في مقدمها تفكيك بنية تنظيمات المقاومة المسلحة ووقف "التحريض" ضد إسرائيل - وانتهاء بالقبول بحكم ذاتي على كانتونات مغلقة. ولذا يصح القول إنه حتى لو توفر الاستعداد (وهذا مشكوك فيه) لقبول الشروط الإسرائيلية - الأميركية هذه، وحتى لو توفرت القدرة (وهذه مشكوك في توفرها أيضاً) على نزع سلاح المقاومة بالقوة من التنظيمات السياسية، فمن الوهم الاعتقاد أن حكومة شارون ستستجيب للحد الأدنى من المطالب الوطنية الفلسطينية. وهذا واضح تماماً من قرار إسرائيل باستكمال الجدران الفاصلة، وهي عنصرية فعلاً، بما تعنيه من اقتطاع أجزاء جديدة واسعة من الأراضي الفلسطينية، ومن تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى معازل، وهو واضح أيضاً

من قرار مواصلة التوسع الاستيطاني، ورفض الاعتراف بدولة فلسطينية ذات سيادة ضمن حدود 1967، بما فيها القدس الشرقية، كما أنه واضح من قرار "إزاحة" الرئيس عرفات في الوقت وبالشكل اللذين تقررهما إسرائيل، ومن استمرار عمليات الاجتياح والاعتقال والاحتلال وتدمير الأملاك والبنى التحتية. وشهدت الفترة الأخيرة توسيعاً لمسرح العمليات الإسرائيلية ليشمل الأراضي السورية واللبنانية، وتوسيعاً للإجراءات الأميركية التحريضية ضد سورية، بالإضافة إلى إيران.

لقد تعاملت حكومة شارون، وبتواطؤ من الإدارة الأميركية، مع خطة خريطة الطريق للتغطية على مسعى إيجاد قيادة بديلة. ولأن هذه السياسة غير مرشحة للتغيير الجدي في ظل وجود حكومة شارون وإدارة الرئيس بوش، فمن الوهم الاعتقاد أن تغييراً في سياسة هذين الطرفين سيحدث من دون فعل عوامل داخلية في كلا البلدين. تقوم سياسة حكومة شارون على منع قيام دولة فلسطينية مستقلة. وفي خدمة هذه السياسة اعتمدت حكومته استراتيجياً أبرز مفاصلها:

أولاً، تهميش السلطة الفلسطينية عبر العزل والحصار وإعادة الاحتلال وتدمير المؤسسات واستباحة المناطق؛ وهي سياسة قد تقود إلى انهيار السلطة الفلسطينية كلياً.

ثانياً، إيجاد وقائع جديدة وشكل متسارع على الأرض لمنع قيام دولة مستقلة متصلة جغرافياً، وبحيث يصبح الخيار الوحيد المتاح هو حكم ذاتي (على كانتونات) فيما لا يزيد على مساحة 40% من أراضي الضفة، ونحو 70% من أراضي قطاع غزة؛ وهذه هي وظيفة الجدار العازل وعمليات توسيع الاستيطان والطرق الالتفافية.

ثالثاً، مواصلة تقويض حركة المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية الفلسطينية عبر الاغتيالات والاعتقالات والمطاردة والعزل.

رابعاً، التعامل الأمني، والأمني فقط، مع خطة خريطة الطريق، وبتواطؤ كامل من الإدارة الأميركية التي أذنت لإسرائيل في تعديل الخطة (قبول التحفظات الإسرائيلية إزاء المسودة الأساسية للخطة) وتبنت المفهوم الإسرائيلي الليكودي لها.

لقد اختزلت حكومة شارون وإدارة بوش خريطة الطريق إلى معادلة "الأمن في مقابل الأمن"، الأمر الذي يتيح تدمير الكيانية السياسية الفلسطينية واستبدالها بـ "إدارة مدنية"، أي تفكيك الحركة السياسية الفلسطينية بأدواتها الرئيسية (الممثلة بفصائل منظمة التحرير الرئيسية، وبالتيار الإسلامي الممثل بـ "حماس" والجهاد الإسلامي). ومن هنا الحرب على هذه الأدوات (تقويض السلطة ورموزها باعتبارها الحاضنة لحركة "فتح"، وضرب حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي)، والضغط، بدعم أميركي، لجر الساحة الفلسطينية إلى اقتتال داخلي مدمر للحركة السياسية الفلسطينية.

بتعبير آخر: يسعى اليمين الإسرائيلي المتطرف الحاكم لتدمير السلطة الفلسطينية كسلطة وطنية (أي كسلطة تحمل مشروعاً وطنياً وتسعى لإنجازه)، وتدمير القدرة والإرادة على المقاومة المنظمة كشرط لسلب إمكان قيام دولة مستقلة وحل مشكلة اللاجئين على أسس من العدالة والشرعية الدولية. وتستند إسرائيل في هذا إلى قواها الذاتية العسكرية والأمنية والاقتصادية والإدارية، وإلى دعم الإدارة الأميركية المتعددة الأوجه، وإلى استثمار أجواء ما بعد 11 أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة.

دولة واحدة أم دولتان؟

لم يعد خافياً أن الأوضاع الراهنة، بالمكونات التي تطرقت إليها، تتسم بدرجة عالية من الخطورة على المشروع الوطني الفلسطيني. فقد بات يطرح في المنابر الفلسطينية العلنية أن على الحركة الوطنية الفلسطينية أن تحسم أمرها فيما إذا كان من الأنسب التمسك بالمشروع الوطني الفلسطيني كما استقر خلال العقود الثلاثة الماضية (برنامج منظمة التحرير الفلسطينية)، وجوهره إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة، وإنجاز حل عادل لقضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة، أو أن الأوضاع لم تعد قابلة لحل على قاعدة الدولتين وبات المطلوب التفكير في برنامج الدولة العلمانية ثنائية القومية، أو تبني هدف إقامة دولة فلسطينية (إسلامية) على كل أرض فلسطين (كما تدعو "حماس" والجهاد الإسلامي).

يستدعي كل من الأهداف الثلاثة استراتيجيته الخاصة. فقد بات من السهل إدراك أن الأحداث المتسارعة على الأرض (بناء الجدران، والاستيطان، والمعازل، إلخ)، وإمكان انتهاء السلطة الفلسطينية أو انحلالها، تطرح إعادة التفكير في برنامج الدولة الديمقراطية ثنائية القومية (أو متعددة القوميات) كخيار وحيد في ظرف راهن ومدى منظور تغيب عنه إرادة دولية تلزم إسرائيل بدولة فلسطينية مستقلة و"قابلة للحياة". ويرى مؤيدو حل السلطة الفلسطينية طوعاً أن أغلبية من الفلسطينيين ستؤيد مشروع قيام دولة ثنائية القومية أو دولة واحدة بعد أن يتبين لها استحالة قيام دولة مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل، وأن ميزان القوى الديموغرافي يميل إلى ترجيح مثل هذا الحل حيث سيتساوى، على أرض فلسطين الانتدابية، عدد الفلسطينيين مع عدد اليهود خلال أعوام معدودة. كما يشير أصحاب الدعوة إلى حل السلطة الفلسطينية طوعاً إلى أن نسبة عالية من الفلسطينيين لا تنظر إلى هذه السلطة بعين الرضى. ومن البديهي أن حل السلطة (أو تدميرها على يد شارون) يستدعي إجراء تحول نوعي في مجرى النضال الوطني في اتجاه النضال ضد الفصل والتمييز العنصري، ومن أجل المساواة والاعتراف بالحقوق القومية، وهذا بحاجة إلى استراتيجية طويلة الأمد موجهة في الأساس نحو إجراء تحول في الرأي داخل المجتمع الإسرائيلي وفي مراكز القرار في

المجتمع الدولي.

في المقابل، ما زالت أطراف الحركة الوطنية الفلسطينية في معظمها (والجمهور الفلسطيني في الضفة والقطاع) تتمسك ببرنامج الدولتين، وترى أنه الأقرب إلى التحقيق من الدولة الواحدة ثنائية القومية بحكم الإجماع الإسرائيلي على رفضها، وبحكم وجود إجماع دولي داعم، نظرياً على الأقل، لمشروع الدولتين، بما في ذلك الولايات المتحدة الأميركية واللجنة الدولية الرباعية، ولا يؤيد أي من هذه الأطراف مشروع الدولة الواحدة (ثنائية القومية). لكن مشروع الدولتين يحتاج إلى استراتيجيا أكثر نجاعة ووضوحاً مما اعتمد من جانب القيادة السياسية حتى الآن، استراتيجيا تجمع بين التفاوض والمقاومة الشعبية والمخاطبة الواعية للجمهور الإسرائيلي والرأي العام الدولي. كما يشار، في هذا المجال، إلى مؤشرات إلى بداية تحول داخل المجتمع الإسرائيلي تعكسه رسالة الطيارين الإسرائيلية المعززة بدعم من الأكاديميين والمتقنين، والتراجع المتسارع (نسبياً) في شعبية شارون، والتوصل إلى ما يعرف بـ "اتفاقية جنيف" بين أطراف من حزب العمل وميرتس وضباط احتياط ومتقنين وبين أطراف قريبة من السلطة الفلسطينية، والتي يتوقع أن تثير جدلاً داخل إسرائيل قد يشكل مدخلاً إلى تجميع تيارات من اليسار والوسط الصهيوني على برنامج سياسي معارض لسياسة شارون. كما يشار إلى تراجع التأييد لسياسة بوش، وانكشاف خطورة السياسة التي تبناها المحافظون الجدد داخل الولايات المتحدة، والتورط المتسارع والمتعاطم للتكلفة للولايات المتحدة في احتلالها للعراق.

أما خيار الدولة الإسلامية على كل فلسطين فليس أمامه سوى إما اعتماد استراتيجيا مقاومة مفتوحة وطويلة المدى، وإما اعتماد سياسة انتظارية إلى حين حدوث تغير جذري في موازين القوى، ولا فرص واقعية أمامه في المدى المنظور بحكم موازين القوى المحلية والإقليمية والدولية.

قضايا عاجلة للبت

يوجد، في المدى المباشر، عدد من القضايا الملحة التي تحتاج إلى قرارات وتوجهات بشأنها:

أولاً، هناك ضرورة لتوضيح، ومن ثم تنظيم، العلاقة بين مختلف المؤسسات الوطنية (بما في ذلك بين مؤسسات منظمة التحرير ومؤسسات السلطة الوطنية وبين مؤسسات السلطة نفسها، بما في ذلك بين مؤسسة الرئاسة ومؤسسة رئاسة الحكومة، وبين هاتين ومجلس الأمن القومي)، على قاعدة التكامل والتخصص والشرعية المستندة إلى القانون الأساسي، وعلى أساس رد الاعتبار إلى المؤسسة الوطنية كإطار لصناعة القرار الوطني، أي إنهاء هيمنة أفراد على القرارات الوطنية.

ثانياً، ضرورة وقف سياسة ردة الفعل (بمعنى غياب الدور المبادر) من جانب القيادة السياسية في التعامل مع المعضلات والصعوبات السياسية. فلا يكفي، على سبيل المثال، الموافقة غير المشروطة على خريطة الطريق في الوقت الذي ترفض حكومة شارون مضمونها وهدفها المعلن، وترفض التعامل معها على أسس التبادلية والتزامنية والشمولية في التطبيق، وفي الوقت الذي يتواطأ الموقف الأميركي مع موقف اليمين الإسرائيلي. هذا لا يعني، بالضرورة، أن تأخذ القيادة الفلسطينية موقفاً علنياً رافضاً لخريطة الطريق. فما زالت هذه الخطة هي التصور الوحيد المطروح دولياً (وإن تزايدت الشكوك في شأنها)، لكن على القيادة السياسية ألا تعلق أية أوام عليها وعلى موقف اللجنة الرباعية الدولية، وتحديدًا بعد مواقفها التي تتحدث عن حق إسرائيل في الدفاع عن النفس ولا تدين مواصلتها احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا تدين عدوانها المسلح على الشعب الفلسطيني. كما بات واضحاً رؤية الولايات المتحدة لوظيفة خريطة الطريق بعد أن استخدمت الولايات المتحدة حق النقض مرتين خلال شهر واحد، مرة لمنع قرار من مجلس الأمن يلزم إسرائيل بعدم الإقدام على عمل ضد رئيس السلطة الفلسطينية، ومرة أخرى لمنع قرار يدين إسرائيل على بناء الجدار العازل.

ثالثاً، بات من الضروري أن تتولى القيادة السياسية توضيح أمرين: الأول، شروط استمرار وجود سلطة وطنية كأداة نضالية متعددة الوظائف (سياسية ودبلوماسية واقتصادية واجتماعية) تخدم مصالح الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، وتشكل أداة لمقارعة الاحتلال، وأيضاً تحديد الشروط التي يصبح معها وجود السلطة عبئاً على المشروع الوطني الفلسطيني ومعوقاً له ومكبلاً للحركة الوطنية الفلسطينية. فيجب ألا تترك مسألة استمرار السلطة أو حلها أو تجديدها (عبر انتخابات عامة) لاجتهادات فنوية، أو لمزاج أفراد، أو كشأن تتحكم فيه إسرائيل أو أطراف خارجية لها حساباتها الخاصة. فلا استمرار السلطة شروط ومسوغات وتبعات واستحقاقات، ولحلها شروط ومسوغات وتبعات واستحقاقات، سواء تم ذلك بقرار ذاتي أو كمحصلة لإجراءات إسرائيلية عدوانية ("إزاحة" رئيس السلطة الفلسطينية المنتخب، احتلال قطاع غزة، استمرار سياسة الإغلاق والاعتقال والاستيطان وبناء الجدران العنصرية، وقف الاتحاد الأوروبي مساعدته لميزانية السلطة...). والأمر الثاني، تحديد أشكال المقاومة وبنيتها وأهدافها في حال استمرار السلطة الوطنية (كسلطة لا مبرر آخر لوجودها سوى إنجاز الاستقلال الوطني)، وتحديد الأطر الوطنية المطلوب اعتمادها وتجديدها في حال تقرر حل السلطة الفلسطينية طوعاً والعودة إلى العمل كحركة تحرر وطني بكل ما يستدعيه هذا من تجديد في البنية وأساليب العمل القيادي وتشكيل الهيئات والبرامج وشكل الخطاب السياسي.

تُسمع في الآونة الأخيرة دعوات فلسطينية تطالب بالتفكير الجدي في مسألة حل

السلطة الفلسطينية طوعاً من منطلق أن هذا يضع إسرائيل أمام مسؤولياتها كدولة محتلة (بكل ما يترتب على ذلك من تبعات إدارية ومالية وأمنية وعسكرية وخدمائية)، وكإجراء لقطع الطريق أمام مساعي إسرائيل والولايات المتحدة لتحويل السلطة إلى أداة للتغطية على استمرار الاحتلال والاستيطان، وعلى تمرير نظام الفصل العنصري. ويرى البعض أن حل السلطة طوعاً من شأنه أن يضع حداً للخلافات الفلسطينية الداخلية بشأن مجمل مسار أو سلو وخريطة الطريق وقضايا أخرى، كما أن من شأنه أن يضع المجتمع الدولي (وضمنه الدول العربية) أمام مسؤولياته، وقد يعيد الملف الفلسطيني إلى الأمم المتحدة. هذا بالإضافة إلى أن حل السلطة يكشف حقيقة أن الاحتلال هو الذي يملك السلطة الفعلية التي يمارسها بالقوة والبطش.

في المقابل، هناك من يرى أن المبادرة إلى حل السلطة تصب الماء في طاحونة سياسة شارون الهادفة إلى العودة بالأمور إلى ما قبل اتفاق أوسلو، بما في ذلك تدمير السلطة الوطنية باعتبارها إنجازاً للنضال الفلسطيني على الرغم مما تخلل ممارساتها من ثغرات وقصور وإشكاليات. ويرى أصحاب هذا الرأي أن حل السلطة سيترك فراغاً سياسياً سيسعى الاحتلال لسده، وقد ينعكس سلباً على مسيرة النضال الفلسطيني إن لم يترافق مع إجراءات لتجديد الحركة الوطنية الفلسطينية (وإعادة إحياء منظمة التحرير لن يكون بالأمر السهل)، والتي لن تحظى بالمكانة ذاتها التي كانت تتمتع بها حركات التحرر في السابق بسبب تغير النظرة الدولية إلى قضايا التحرر الوطني. كما أن حل السلطة سيضعف فرص الحل القائم على دولتين، وقد يفتح شهية اليمين الإسرائيلي إلى الترانسفير أو إلى ضم أجزاء كبيرة من الضفة والقطاع، ومن المتوقع أن يقود إلى تراجع في مستوى الخدمات الأساسية (تعليم، صحة، بنية تحتية) ورفع مستوى البطالة إلى أرقام قياسية جديدة. هذا بالإضافة إلى أن حركة "فتح"، بما هي الحزب الحاكم، وفئات كادحة من المعلمين وصغار الموظفين وأفراد الأمن الوطني والشرطة، ستتضرر من حل السلطة بعد أن كانت تسعى لكسب الدولة، وتستشعر بأن الاستفادة الأولى من حل السلطة أو تقويضها سيكون "حماس" والجهاد الإسلامي.

رابعاً، هناك حاجة إلى إخراج المقاومة من دوامة سياسة رداد الفعل المدمرة ذاتياً، وحاجة إلى تحريرها من سياسة شارون الاستدرجية الدموية. كما هناك حاجة ماسة إلى إخراج عملية الإصلاح الداخلي من دائرة الإملاءات الخارجية (الأميركية والإسرائيلية تحديداً) التي لا تهدف إلى إصلاح النظام الفلسطيني بقدر ما تهدف إلى تخفيض سقف المطالب الفلسطينية وتوليد قيادات محلية تأتمر بأوامر المحتل، على الرغم من أنها جربت هذا مرات عدة سابقاً وفشلت في تحقيقه.

ولهذا السبب فإن من الحكمة أن تعمل القيادة السياسية على تخطي مرحلة إقامة "دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة"، المنصوص عليها في خريطة الطريق، لما تعنيه

هذه من الوقوع في فخ سياسة حكومة شارون التي تريد لهذه "الدولة" الموقته أن تتكسر كـ "دولة" دائمة ومقفل عليها بجدار الفصل العنصري الذي يجري بناؤه على قدم وساق. وفي الواقع، فإن تأييد أطراف في السلطة الفلسطينية لـ "اتفاقية جنيف" يشير إلى رغبة جديّة في تجاوز مآزق خريطة الطريق عبر الدخول مباشرة في مفاوضات بشأن حدود الدولة الفلسطينية المستقلة وسلطاتها، وبشأن قضايا "الحل الدائم" الأخرى، وتحديدًا قضايا القدس والمستعمرات واللاجئين والمياه. ومن المبكر تحديد موقف فلسطيني من الوثيقة قبل التدقيق في بنودها، وقبل مناقشة وظيفتها في هذه المرحلة بالذات. ولا شك في أن بروز إمكان لوضع خريطة الطريق جانباً هو الأمر الذي استفز صقور اليمين الصهيوني (بمن فيهم قيادات داخل حزب العمل) واليمين الليكودي والأصولي في إسرائيل. لكن الأمر الأهم، ربما، هو ما قد تولده هذه الوثيقة غير الرسمية من اصطفاة لقوى معارضة إسرائيلية فاعلة، نسبياً، ضد سياسة الليكود واليمين الإسرائيلي.

خامساً، لا مفرّ، ما دام هناك سلطة وطنية قائمة، من مواصلة عمليات الإصلاح الداخلي التي تعزز الصمود الفلسطيني، ومن العمل بشكل سريع على إعادة الاعتبار إلى السلطة القضائية وفرض سيادة القانون على الجميع، والإسراع في إقرار قانون انتخابات عصري وديمقراطي، وبالتالي التحضير لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية وبلدية عند أول فرصة تتاح لذلك. فقد مضت أعوام على استحقاق انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة، ولم تتم حتى الآن انتخابات محلية. وتبقى الانتخابات ضرورية لدمقرطة النظام السياسي الفلسطيني ولكونها تتيح فرصة لتجديد القيادة الفلسطينية، وفرصة لتصحيح خطأ مقاطعة الانتخابات الذي مارسه المعارضون في الانتخابات السابقة سنة 1996، مع العلم بأن الانتخابات لن توفر الحل السحري لمعظم القضايا التي تواجه الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع.

من المتوقع ألا تتأخر حكومة شارون عن حشر الحكومة الفلسطينية (سواء كانت برئاسة أبو علاء أو غيره) في زاوية صعبة للغاية إن واصلت (وهذا المرجح) السياسة التي دأبت عليها منذ بدء الانتفاضة، وتحديدًا منذ عملية السور الواقية. وسيصبح استمرار الحكومة، بل السلطة، أمراً في غاية الصعوبة إذا ما اتخذت إجراءات ضد الرئيس الفلسطيني. وستجد حكومة شارون ما يشجعها على المضي في سياستها هذه في مواقف الإدارة الأميركية، وتحديدًا مع بدء الحملة الانتخابية الرئاسية في الولايات المتحدة، ونظراً إلى الأولوية التي تعطيها إدارة بوش للموضوع العراقي.

الانتفاضة في عامها الرابع

في أواخر أيلول/سبتمبر، قبل أكثر من ثلاثة أعوام، اقتحم زعيم المعارضة

الإسرائيلية، أريئيل شارون، باحة المسجد الأقصى مولداً الشرارة التي أشعلت الانتفاضة وأطلقت أطول حرب فلسطينية - إسرائيلية على أرض فلسطين؛ حرب اندلعت بعد سبعة أعوام على توقيع اتفاق أوسلو في العاصمة الأميركية. والآن تشير الدلائل إلى أن مصير خريطة الطريق لن يكون أفضل من مصير اتفاق أوسلو. فكلاهما لم يبدأ من حيث كان يجب أن يبدأ، وهو الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في دولة كاملة السيادة على حدود المناطق التي احتلتها إسرائيل سنة 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وبحق العودة للفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من الأخطاء الكبيرة التي وقعت فيها القوى السياسية المحركة للانتفاضة وأسلوب عملها الارتجالي، سواء على صعيد تحديد الهدف بوضوح، أو على صعيد تحديد استراتيجيا مقاومة تخاطب العالم والمجتمع الإسرائيلي بلغة الحرية والعدالة والحقوق الإنسانية، فإنها كشفت هشاشة استراتيجيا شارون القائمة على استخدام القوة العسكرية والمزيد من القوة العسكرية، وبينت فشل كبار قادة شارون العسكريين في كسر الإرادة الوطنية للشعب الفلسطيني وإخضاعه. كما تركت للانتفاضة تأثيرها في الاقتصاد الإسرائيلي (مع ضرورة تجنب المبالغة في هذا الشأن). ونجحت المقاومة الفلسطينية في توليد إدراك (ما زال في بداياته) لدى الجمهور الإسرائيلي اليهودي بأن حكومة شارون هي التي تعمل ما في وسعها لتدمير فرص التوصل إلى حل سياسي عادل، وأن سياسته لن توفر للإسرائيليين الأمن ولا السلام. كما ساهمت المقاومة والصمود الفلسطينيان في إعادة الاعتبار، لدى الرأي العام العالمي، إلى النضال الوطني الفلسطيني باعتباره نضالاً من أجل الحرية وضد الاحتلال والغطرسة العنصرية.

لكن يبقى أمام الحركة الفلسطينية، سواء بأطرافها في السلطة (حركة "فتح" بشكل رئيسي) أو بأطرافها في المعارضة (حركة "حماس" بشكل رئيسي)، والتنظيمات العلمانية الصغيرة ذات التوجهات الديمقراطية (والمطالبة بتشكيل قطب ثالث إن أرادت أن تؤدي دوراً في تشكيل النظام السياسي الفلسطيني أو في تجديد الحركة السياسية)، أسئلة لا مفر من التعامل معها، وتستدعي رؤى وبنى واستراتيجيات جديدة. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>